

## **النفط الأمريكي يهدد إصلاحات السعودية (مترجم)**

تشهد السعودية تباطؤاً في وثيرة البرنامج الوطني الإصلاحي، بعد عام من الإعلان عنه، حيث يتكون من مجموعة أهداف ومبادرات مصممة لتحقيق رؤية 2030 لتنويع اقتصاد البلاد، وتقليل اعتمادها على عائدات النفط.

كان البرنامج الوطني طموحاً للغاية منذ البداية، حيث ركز على الأهداف الملموسة والنتائج القابلة للقياس والشفافية والمساءلة، إلى جانب التركيز القوي على تطوير مستويات التعليم والمهارة للمواطنين السعوديين، وفي الوقت نفسه، يحتوي البرنامج على العديد من الأهداف غير الواقعية مثل مضايقة الإرادات غير النفطية بحلول عام 2020، كما أن سرعة الإصلاح أبطأ مما كان مقصوداً.

لن يكون إعادة توجيه البرنامج وتحطيمه أمراً غريباً، خاصةً أن الإعلان عن مجموعة من الأهداف يمكن أن يكون وسيلة فعالة لحشد البيروقراطية الحكومية المعقدة، فضلاً عن إثبات الجدية للمواطنين والمستثمرين الدوليين الذين شاهدوا رؤى الإصلاح الاقتصادي في دول الخليج تأتي وتذهب.

يحد انخفاض أسعار النفط من مجال المناورة المالية للسعودية، حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن سعر النفط في المملكة يعادل 84 دولاراً للبرميل، أما سعر برميل برنت حالياً 53 دولاراً.

وتشهد المملكة عجزاً كبيراً في المالية العامة، وترجع احتياطياتها الخارجية بنحو الثلث منذ نهاية عام 2014، إلى أقل من 500 مليار دولار، ويمكن أن تستمر في الاقتراض والاستفادة من احتياطياتها، لكن احتمال "انخفاض أسعار النفط لفترة أطول" يعزز حتمية تقليل التغيرة المالية عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الإيرادات الأخرى.

وتكون المعطلة التي تواجهها السعودية في أن التدابير التقشفية الأشد قسوة، تزيد من الأثر الانكماشي على الاقتصاد أكثر من التخفيفات الحادة في الإنفاق الحكومي، وخفض صندوق النقد الدولي مؤخراً توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.1% لعام 2017 و1.1% لعام 2018.

يحد خفض النفقات عن طريق تقليل الرواتب الحكومية، وفرض ضرائب أو تقليل الإعانات من ردود الفعل العامة، خاصة مع التغيرات وحركة الانتقالات الكبيرة داخل العائلة المالكة، بعد تعيين محمد بن سلمان، ولها للعهد مؤخراً، وبالفعل، قلصت الحكومة من تدابير التقشف، وقرر العاهل السعودي، سلمان بن عبد العزيز، التراجع عن بعض التدابير في أجور القطاع العام واستحقاقاته، وفي يونيو الماضي، أعاد الأجور كما كانت قبل إجراءات التقشف، كما أخرت الحكومة من تطبيق الإصلاحات الخاصة بالطاقة والوقود.

وتشكل ثورة الصحر الزيتي في الولايات المتحدة تحدياً إضافياً لبرنامج الإصلاح، إذ يبدو أن قدرة الأميركيين على زيادة الإنتاج بسرعة وبأسعار أقل مما يتوقعه الكثيرون من شأنه أن يضع غطاء على الجانب السعودي من النفط.

ومن وجهة نظر سوق النفط، فإن الأخبار التي تفيد بأن السعوديين يعتزمون السير بوتيرة أبطأ في الإصلاح يزيد من الضغط لزيادة الإيرادات عن طريق الحفاظ على اتفاق توريد أوبك، كما أنه يعزز أهمية نجاح الاكتتاب العام الأولي لشركة أرامكو السعودية في عام 2018، وهو جزء أساسى من خطة الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى جمع 100 مليار دولار لصندوق الاستثمار العام.

تكون أهمية السعودية في كونها أكبر مورد للنفط، ومركزاً للاستقرار والأمن في المنطقة، وينبغي دعم الجهود الجادة للحد من اعتمادها على عائدات النفط والانفتاح على الاستثمار الأجنبي وتحرير مجتمعها،

غير أن التحديات أمامها ما تزال صلبة، خاصة في عصر الصخر الزيتي وانخفاض أسعار النفط، حيث إن الجهود الرامية إلى سد العجز المالي الناتج عن ذلك يؤدي إلى إبطاء الاقتصاد.

ترجمة : ريهام التهامي